

Distr.: General  
9 November 2017  
Arabic  
Original: English

# مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية

لجنة التجارة والتنمية

اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل

واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة

الدورة الخامسة

جنيف، ٢٣-٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧

## تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة عن دورته الخامسة

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، ٢٣-٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-19857(A)



\* 1 7 1 9 8 5 7 \*

## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	مقدمة	
٣	.....	موجز الرئيس	أولاً -
٣	.....	الجلسة العامة الافتتاحية	ألف -
٣	.....	اللوجستيات التجارية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠	باء -
١٢	.....	خاتمة	جيم -
١٢	.....	المسائل التنظيمية	ثانياً -
١٢	.....	انتخاب أعضاء المكتب	ألف -
١٢	.....	إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل	باء -
١٣	.....	نتائج الدورة	جيم -
١٣	.....	اعتماد تقرير الاجتماع	دال -
١٤	.....	الحضور	المرفق

## مقدمة

انعقدت الدورة الخامسة لاجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة في قصر الأمم في جنيف، سويسرا، يومي ٢٣ و ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧.

### أولاً - موجز الرئيس

#### ألف - الجلسة العامة الافتتاحية

١- لاحظت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات في بيانها الافتتاحي أن دورة اجتماع الخبراء المتعدد السنوات هذه تنعقد في سياق منعطف محوري، وأنها الأولى من أربع دورات حتى انعقاد الدورة التالية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وأضافت أن هذا الاجتماع يرمي إلى مناقشة الروابط القائمة بين خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة من جهة، والنقل الدولي وتيسير التجارة من جهة أخرى، والوقوف عن كثب على طبيعة هذه الروابط. وقد أظهرت الدراسات التي اضطلع بها الأونكتاد أن فعالية النقل الدولي وتيسير التجارة أصبحا يتسمان بالأهمية أكثر من أي وقت مضى ضمن البيئة التجارية الحالية.

٢- وشارك الأونكتاد بنشاط في الحوارات والمؤتمرات المتعلقة بالسياسات العالمية ذات الصلة، مثل الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والمؤتمر العالمي للنقل المستدام الذي دعا إليه الأمين العام للأمم المتحدة في عام ٢٠١٦. ونفذ الأونكتاد أيضاً برامج للمساعدة التقنية وبناء القدرات دعماً لعمليات إصلاح الخدمات اللوجستية التجارية. وكان للنظام الآلي للبيانات الجمركية، أكبر برنامج للمساعدة التقنية وضعه الأونكتاد، آثار إيجابية مباشرة على الكفاءة التجارية، وتحصيل الإيرادات، وامتثال إجراءات الاستيراد والتصدير وشفافيتها.

٣- وأبرز رئيس فرع لوجستيات التجارة أن الروابط القائمة بين اللوجستيات التجارية والتنمية المستدامة لها أبعاد عدة. أولاً، تؤثر فعالية النقل وتيسير التجارة في التجارة. ثانياً، تؤثر اللوجستيات التجارية تأثيراً إيجابياً مباشراً في العمالة، والشفافية، والاستثمار، والقدرات البشرية والمؤسسية. ثالثاً، تُحدث عمليات النقل وتنامي التجارة آثاراً خارجية بيئية واجتماعية تتطلب اتخاذ تدابير للتصدي لها والتكيف معها. وأشار الرئيس إلى أنه ينبغي في كثير من الحالات ربط الاستثمارات في النقل بعمليات إصلاح تيسير التجارة.

#### باء - اللوجستيات التجارية وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

(البند ٣ من جدول الأعمال)

٤- قدم المتحدث الأول في الدورة غير الرسمية الأولية عرضاً عن الاستراتيجية الجديدة للمعونة من أجل التجارة في ألمانيا التي نُقحت في عام ٢٠١٦ بهدف إدراج بعض عناصر خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونُظمت عملية تنفيذ الاستراتيجية على ثلاثة مستويات على النحو التالي: التنفيذ والتأثير في ألمانيا؛ الأثر على البلدان الأخرى والمنافع العامة العالمية؛

ودعم البلدان الأخرى. ولألمانيا نظام شامل للإبلاغ وتقييم أثر الاستدامة، وهي تقدم تقارير طوعية إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وفي مجال تيسير التجارة، تركز استراتيجيتها الوطنية على ثلاثة مجالات هي المشاورات المتعلقة بالسياسة العامة، والإجراءات الجمركية، والمعايير النوعية والأمنية. وسوف يُسلط الضوء في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف، التي ستعقد في ألمانيا، على الأهمية المتزايدة للمدن المستدامة، والنقل، والتنقل خلال الاحتفال بيوم النقل وفي إطار اجتماع المائدة المستديرة بشأن الهدف ١١.

٥- واستعرض المتحدث الثاني عمليات النقل المستدام وتيسير التجارة في غواتيمالا. وأفاد بأن الخطة الوطنية تولي الأولوية للهدفين ٨ و ٩ اللذين يركزان على تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والهياكل الأساسية. وتتسم الهياكل الأساسية، إلى جانب تيسير التجارة، بأهمية خاصة في مجال التنمية الاقتصادية في غواتيمالا وفي جهود تحسين الارتباط بالبلدان المجاورة والأسواق الخارجية كذلك. وأعرب المتحدث عن تقديره للدعم الذي قدمه الأونكتاد في السنوات الأخيرة، بما في ذلك في مجال إصلاح الموانئ وتيسير التجارة.

٦- وخلال المناقشة التفاعلية التي أعقبت ذلك، تساءل متحدث عن أفضل الطرق لضمان مشاركة القطاع الخاص وتعاونه. ولاحظ المتحدثون أنه ينبغي إشراك القطاع الخاص منذ المراحل الأولى لتخطيط المشاريع. وأشارت الأمانة بالإضافة إلى ذلك إلى أنه ينبغي للقطاع الخاص المشاركة بصورة مباشرة على الصعيد العالمي في مبادرات مثل مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية، والتحالف العالمي من أجل تيسير التجارة. وبغية التأثير في القرارات التي تُتخذ على الصعيد العالمي، كان لزاماً على القطاع الخاص في أغلب الأحيان أن ينشط في المنتديات الدولية مثل المنظمة البحرية الدولية، ومنظمة التجارة العالمية عن طريق ممثلي الحكومات الوطنية ذات الصلة.

٧- وفيما يتعلق بسؤال عن طرائق قياس أثر السياسات والمشاريع في أهداف التنمية المستدامة، أشار بعض المتحدثين إلى وجود بعض الشروط التي تقضي بأن تقدم الدول تقارير عن ذلك في إطار الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية مثلاً. ومع ذلك، يصعب في أغلب الأحيان جمع الإحصاءات الوطنية اللازمة وتفسيرها. ويمكن لمنظمات دولية مثل الأونكتاد أن تؤدي دوراً إيجابياً في تطوير المؤشرات ذات الصلة وقياسها.

٨- وبالإضافة إلى ذلك، ورداً على استفسار عن البعد الإقليمي للوجستيات التجارية وأثرها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، اتفق بعض المتحدثين على أن هذا الموضوع مهم، وعلى أن التعاون الدولي يجب أن يراعي التحديات العابرة للحدود ويسعى لإيجاد الحلول في مجال اللوجستيات التجارية.

٩- وسلط أحد المندوبين الضوء على التحديات التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال مكافحة التلوث الناجم عن النقل البحري الدولي. وفي هذا الصدد، شرح بعض المتحدثين والأمانة أنه على حين أن بعض المسؤوليات في هذا المجال تقع على عاتق منظمات دولية أخرى، فقد ساهم الأونكتاد بأعماله البحثية وخدماته الاستشارية.

١٠- وقدمت الأمانة حافظة جديدة من الأدوات المخصصة للنقل المستدام للبضائع، هي مجموعة أدوات النقل المستدام للبضائع، تهدف إلى بناء قدرات البلدان النامية وتمكينها من إعادة

توجيه خياراتها صوب النقل المستدام للبضائع، وذلك باعتماد سياسات وتدابير وإجراءات سليمة في مجال النقل وإنشاء آليات التمويل اللازمة. وتضمنت مجموعة الأدوات هذه ثلاثة عناصر رئيسية هي: بوابة على الإنترنت، ومجموعة مواد تدريبية، وإطار الأونكتاد للنقل المستدام للبضائع. وترمي هذه الأدوات مجتمعة إلى بناء وتعزيز قدرات جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في مجال نقل البضائع (انظر <https://unctadsftportal.com> و <https://sft-framework.org>).

١١- وأبرزت المناقشة التي تلت أن مجموعة الأدوات هذه تغطي باهتمام كبير. ولاحظ عدة مشاركين أن هذه المجموعة أداة هامة بالنسبة للبلدان النامية، وأشاروا إلى أن ترجمة مادتها إلى لغات أخرى وتكييفها مع أوضاع مختلف البلدان قد يستلزمان تخصيص موارد هامة. ورداً على استفسار بشأن هذه النقطة الأخيرة، أكدت الأمانة أن مجموعة الأدوات مُصمَّمة لكي تُوائم احتياجات البلدان النامية. وفي الختام، أبرز الرئيس أهمية إتاحة الموارد لضمان تمويل هذه المشاريع والأدوات.

### تيسير التجارة، والتنمية

١٢- سلطت الأمانة، في الجلسة غير الرسمية الثانية، الضوء على العلاقة بين تيسير التجارة والتنمية المستدامة. فتيسير التجارة يؤثر في تحصيل الإيرادات، والأمن، والامتثال، ويوطد التواصل بين الوكالات الحكومية، الأمر الذي يدعم تحقيق الهدفين ٩ و ١٦. ويساعد تيسير التجارة أيضاً على تعزيز الحكم الرشيد، ومحسّن الشفافية، وبالتالي يوجد نظاماً يحظى بثقة التجار والبلدان. ويساهم الأونكتاد، من خلال إطلاق بوابات تجارية في مختلف البلدان والمدن في جميع أنحاء العالم، في تحقيق هذين الهدفين (انظر <http://tradeportal.eregulations.org/?l=en>). ويدعم تيسير التجارة أيضاً الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ويسهم بذلك في تحقيق الهدف ١٧. وقد شجّع الأونكتاد مثلاً إجراء حوارات بين جميع الجهات المعنية بتيسير التجارة من خلال برنامجه لتمكين اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة. ويساعد تيسير التجارة كذلك على إعطاء التجارة طابعاً رسمياً، وتمكين النساء المشتغلات بالأعمال الحرة، وتعزيز التكامل الإقليمي. ويشكل عمل الأونكتاد، بدعم من مختلف المانحين، على مدى سنوات عديدة مع جماعة شرق أفريقيا مثلاً جيداً في هذا الصدد.

١٣- وتناول المتحدث الأول التقدم الذي أحرزته ليبريا والصعوبات التي واجهتها في السنوات الأخيرة لتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بتيسير التجارة. وركز المنتدى تيسير التجارة الذي أنشئ في عام ٢٠١٣ على أربعة مجالات أساسية هي: التيسير، والتنظيم، والسياسة العامة، وتنمية القدرات. وقد نجح المنتدى في دعوته إلى الحد من ١٩ حاجزاً غير جمركي. وبدعم من الأونكتاد ومؤسسة التمويل الدولية، وضعت ليبريا مدونة جديدة للجمارك، وأنشأت لجنة وطنية لتيسير التجارة، ووسعت بذلك نطاق ولاية منتدى تيسير التجارة وعضويته. وحقق برنامج الأونكتاد لتمكين اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة بالفعل نتائج فيما يتعلق بأداء القطاع الخاص في ليبريا الذي استتبقت الأمور وشارك الحكومة في كل ما وضعت من لوائح أو إجراءات جديدة دون تشاور، أو دون مشاركة أصحاب المصلحة، أو نفذتها دون سابق إخطار.

١٤- وأبرز المتحدث الثاني الأهمية الكبيرة التي توليها المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية لاستخدام تيسير التجارة أداة تمكينية لتحقيق التنمية. ومن خلال ترتيب شراكة فريدة من نوعها مع هيئة صاحبة الجلالة للإيرادات والجمارك، وضع الأونكتاد ومنظمة الجمارك العالمية برنامجاً لبناء القدرات هدفه مساعدة البلدان النامية على تنفيذ اتفاق تيسير التجارة. وتشكل

النتائج التي تحققت حتى الآن من خلال هذا البرنامج مثلاً جيداً، حيث استخدم البرنامج أفضل الموارد المتوافرة عند كل شريك لمساعدة البلدان على تنفيذ إصلاحاتها المتصلة بتيسير التجارة.

١٥- واستدلّ المتحدث الثالث بإصلاحات تيسير التجارة التي اضطلعت بها أفغانستان منذ عام ٢٠٠٢ ليؤكد أن هذه العملية تتطلب جهداً طويلاً الأجل. وأشار إلى أنه يمكن تحقيق نتائج إذا شارك جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ولم تقتصر المشاركة على الجمارك لأن الإصلاحات الجمركية لوحدها لن تحسن بدرجة كبيرة أداء تيسير التجارة في البلد. وفيما يتعلق بأتمتة الإجراءات في أفغانستان، كان استخدام النظام الآلي للبيانات الجمركية أساسياً لنجاح الإصلاحات للأسباب الثلاثة التالية: ثبتت موثوقية النظام في أكثر من ٨٠ بلداً؛ وأتاح تنفيذاً تدريجياً بفضل المقاربة النموذجية التي يتبعها؛ وهو متاح باللغة الفارسية.

١٦- وقدم المتحدث الرابع عرضاً مفصلاً عن العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة والعمل الذي يضطلع به مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية. فقد ساهم المركز في إنشاء ٤٤٠ معياراً يرمي إلى تعزيز التجارة الإلكترونية، الأمر الذي يساهم في تحقيق الهدف ١٧ والأهداف البيئية. وعلى سبيل المثال، تبادلت كل سفينة رست في الميناء ما مجموعه ١٣٠.٠٠٠ رسالة؛ وأتاح تبادل الرسائل إلكترونياً في كل مرة توفير علبتين من الورق. وبالإضافة إلى ذلك، تساهم المشاريع التي تحسّن شفافية سلاسل الإمدادات الزراعية في تحقيق الهدف ٢. وتعمل لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا حالياً على مشروع بشأن اقتفاء أثر سلاسل قيمة المنسوجات، الأمر الذي يساهم في تحقيق الهدف ١٢. وأخيراً، يساهم وضع معايير لتبادل المعلومات بشأن مصائد الأسماك ونقلها مباشرة من السفن إلى سلطة الإشراف في تحقيق الهدف ١٤.

١٧- وعرض أحد المندوبين التقدم الذي أحرزته الكامبيرون والصعوبات التي واجهتها في سبيل تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بتيسير التجارة والنقل في السنوات الأخيرة. وعلى حين أن الهياكل الأساسية البرية والبحرية آخذة في التطور، تظل مسألة الأمن في مجال النقل في صدارة جدول الأعمال. وأعرب المندوب عن تقديره للدعم الذي يقدمه الأونكتاد في مجال بناء القدرات من خلال برنامجه لتمكين اللجان الوطنية المعنية بتيسير التجارة.

١٨- وعرض مندوب آخر بالتفصيل الكيفية التي يمكن بها إصلاح أحكام اتفاق تيسير التجارة على مراحل لضمان تنفيذ الإصلاحات بنجاح. وضماناً للدفع بهذه الإصلاحات قدماً، يلزم التحلي بالحزم وبمواصفات القيادة، ولا بد أن تتوافر الهياكل الأساسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والسياسة المالية، والدعم السياسي، فضلاً عن خطة عمل محكمة.

١٩- وأبرز أحد المشاركين خلال المناقشة التي تلت ذلك أهمية العمل على تحسين التنسيق بين الوكالات الدولية والجهات المانحة. وأشار ممثل إحدى اللجان الإقليمية إلى المبادرات المختلفة الكفيلة بضمان التنسيق بين وكالات الأمم المتحدة، مثل مذكرة التفاهم بين مركز التجارة الدولية، والأونكتاد، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا. وأشارت الأمانة إلى أن من الممكن التغلب على العديد من التحديات الناجمة عن عدم التنسيق بضمان التنسيق بين الجهات المانحة على الصعيد الوطني، أو على الصعيدين الوطني والدولي، وعدم الاكتفاء بالتنسيق على الصعيد الدولي فقط.

٢٠- وأبرز بعض المشاركين والمندوبين أثر نظام النافذة الواحدة على التنمية في البلد. لكنهم أشاروا أيضاً إلى الصعوبات التي يطرحها تفعيل هذا النظام في مجال تيسير التجارة، ليس على الصعيد الوطني فحسب، بل أيضاً لاعتبارات تتعلق بالربط بين نظم النافذة الواحدة في مختلف البلدان.

٢١- وأوضح عدد قليل من المندوبين أهمية وجود اتفاقات متعددة الأطراف بشأن قضايا النقل والأمن.

٢٢- ولاحظ بعض المشاركين والمندوبين أن مشاركة القطاع الخاص أمر أساسي لتنفيذ إصلاحات تيسير التجارة بنجاح.

٢٣- وأكد المتحدثون في ملاحظاتهم الختامية أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تعزيز السياسات القائمة على الأدلة، مثلما هو الحال بالنسبة لتيسير التجارة. ويمكن اعتبار تيسير التجارة رحلة حيث يوجد كل بلد في مرحلة مختلفة؛ لكن هذه الرحلة لا نهاية لها لأنه ستكون هناك دائماً وسيلة لمواصلة تيسير التجارة. والدعم السياسي الرفيع المستوى طيلة هذه الرحلة أمر أساسي لضمان التقدم في هذا المجال.

**تأثير تغير المناخ في الهياكل الأساسية الرئيسية للنقل الساحلي وضرورة التكيف معه، والمقاربات التنظيمية لمراقبة التلوث الناجم عن السفن**

٢٤- ترأس نائب الرئيس - المقرر الجلسة غير الرسمية الثالثة. وفي افتتاح الدورة، سلطت الأمانة الضوء على دور النقل المستدام والمرن بوصفه إحدى القضايا الشاملة ذات الأهمية للتقدم نحو تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها. ويتسم تقييم المخاطر المتصلة بالمناخ والتكيف بأهمية خاصة بالنسبة للموانئ والمطارات في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك في سياق الهدفين ٩ و١٣ والغاية ١-٥، وكذا في سياق التدابير التنظيمية لدعم الهدف ١٤، بما فيها تلك المتعلقة بمراقبة التلوث الناجم عن السفن، والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من النقل البحري الدولي. وقد يكون لتقلب المناخ وتغيره، بما في ذلك عوامل مثل ارتفاع مستوى سطح البحر، والظواهر الجوية البالغة الشدة، وتغيرات التهطال ودرجة الحرارة، تأثيرات كبيرة على الهياكل الأساسية للنقل الساحلي، ما يهدد التنمية، لا سيما في أقل البلدان نمواً وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية الأشد تأثراً والأكثر عرضة، بسبب موقعها وتضاريسها الجغرافية، للعوامل المناخية، بما في ذلك آثار العواصف والفيضانات البحرية. وفي الوقت نفسه، تُعتبر الهياكل الأساسية الرئيسية للنقل الساحلي، لا سيما الموانئ والمطارات، في هذه البلدان شرايين لتوريد الأغذية، والطاقة، والتجارة الخارجية، والسياحة. واستناداً إلى البحوث السابقة ذات الصلة والأنشطة التي أُنجزت في مجال بناء التوافق، يتضمّن العمل الذي يضطلع به الأونكتاد منذ عام ٢٠٠٨، والذي يركز على الآثار المتصلة بتغير المناخ على الهياكل الأساسية الرئيسية للنقل الساحلي في الدول الجزرية الصغيرة النامية في منطقة الكاريبي وضرورة التكيف مع هذا التغير، مشروعاً للمساعدة التقنية هدفه وضع منهجية قابلة للتحويل لتقييم المخاطر المتصلة بالمناخ وشدة التأثير، بغية تحديد خيارات فعالة في مجال التكيف (انظر الرابط التالي: <http://www.un.org/esa/devaccount/projects/2014/14150.html>). ويستند المشروع إلى نهج يعتمد على دراسة الحالات الفردية؛ وتشير النتائج الأولية، مثلاً، إلى أن الهياكل الأساسية في ميناء كينغستون البحري الرئيسي في جامايكا، وفي أحد مطارات البلد الرئيسية الذين يستأثران

بنسبة ٧٠ في المائة من عدد السياح الوافدين، شديدة التأثير في جميع السيناريوهات؛ وفي سانت لوسيا، تبين أن جميع أصول النقل الدولي شديدة التأثير بالفيضانات البحرية خلال الظواهر المناخية البالغة الشدة، ومختلف سيناريوهات تغير المناخ.

٢٥- وقدم المتحدث الأول عدداً من النتائج المفصلة التي أفرزتها أداة التقييم المتكامل والواسع النطاق لمستوى البحر والسواحل، وهي أداة وضعها المركز الأوروبي المشترك للبحوث للمساعدة في توجيه عملية صنع القرارات المتعلقة بالنقل البحري المستدام في الدول الجزرية الصغيرة النامية في سياق تغير المناخ. وقدم المتحدث نتائج مأخوذة من أحدث نموذج للفيضانات، وأشار بصفة خاصة إلى منطقة الكاريبي؛ وتضمنت العوامل التي أخذت في الاعتبار المخاطر والتحديات الساحلية، بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في المناطق الساحلية؛ وتقييم الأخطار؛ والمستويات القصوى لسطح البحر والأعاصير الاستوائية؛ وتوقعات ارتفاع مستوى سطح البحر؛ ومجموع توقعات مستوى المياه والأحوال المناخية البالغة الشدة. وتشير توقعات تغير المناخ الخاصة بمنطقة الكاريبي إلى أن الآثار المباشرة، بما فيها تلك المرتبطة بالفيضانات الساحلية والنهرية، والظواهر الجوية البالغة الشدة، وحرائق الغابات، والعواصف الريحية وآثارها على المحاصيل الزراعية ومصائد الأسماك، بغض النظر عن النقاط الحاسمة والآثار غير المباشرة، قد يتزايد حجمها عشر مرات بحلول عام ٢١٠٠. وأشار المتحدث مجدداً إلى ضرورة الاعتراف بالصعوبات التي ينطوي عليها التكيف الساحلي في ضوء تغير المناخ، فضلاً عن الحاجة الملحة إلى المضي قدماً نحو إيجاد حلول مناسبة التوقيت تضمن اتخاذ تدابير منسقة وعادلة. وأضاف أن من الضروري جمع بيانات أفضل، بما في ذلك بيانات عن ارتفاع مستوى السواحل والعوامل الاجتماعية - الاقتصادية، والاضطلاح بمزيد من البحوث من أجل الحصول على فهم أفضل بشأن تدابير التكيف المناسبة.

٢٦- وتناول المتحدث الثاني مسألة تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث بالنسبة للهياكل الأساسية للنقل الساحلي في الدول الجزرية الصغيرة في منطقة الكاريبي. وتساهم الموانئ البحرية والمطارات التي تربط المنطقة بالعالم في إضافة القيمة، وفي السياحة، والتجارة، والطاقة، والأمن الغذائي، والاستثمار الأجنبي المباشر، وتحصيل الإيرادات، والعمالة، والتجارة، والزراعة. ويقدم السفر والسياحة، مثلاً، مساهمات اقتصادية عالية، لا سيما في بعض الدول الجزرية. غير أن جميع الموانئ البحرية في المنطقة والعديد من المطارات معرضة للخطر بسبب موقعها القريب من البحر و/أو وجودها في مناطق معرضة للفيضانات. وسلطت ظواهر شاذة في الآونة الأخيرة، مثل ابتداء موسم الأعاصير قبل أوانه في عام ٢٠١٧ والآثار المدمرة لإعصار إيرما وإعصار مارييا في أيلول/سبتمبر، الأضواء على شدة ضعف بلدان منطقة الكاريبي. وفي ظل هذه المعطيات، من الضروري إعطاء الأولوية لبناء القدرة على التكيف. وشدد المتحدث على أنه لا ينبغي تناول الموانئ البحرية والمطارات فرادى و/أو بشكل منعزل، بل بوصفها شبكة مترابطة، وأنه يجب معالجة مسألة بناء القدرة على التكيف بطريقة متكاملة. وأخيراً، أعرب المتحدث عن تقديره للعمل الهام والقيم الذي يضطلع به الأونكتاد في منطقة الكاريبي، وأبرز الحاجة إلى مواصلة هذا العمل وتعزيزه، ونشر الدروس التي من شأنها أن تساعد على تعزيز عملية اتخاذ القرارات.

٢٧- وفيما يتعلق بمراقبة التلوث الناجم عن السفن والحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناجم عن النقل البحري الدولي، قدّم المتحدث الثالث لمحة عامة عن التطورات التنظيمية التي



تدعم خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا سيما الهدفين ١٣ و ١٤. ويشمل دور المنظمة البحرية الدولية كفالة استمرار قدرة قطاع الشحن على المساهمة في الاقتصاد العالمي دون الإخلال بالتوازن الدقيق بين الأنشطة البشرية والقدرة على الحفاظ على سلامة المحيطات وتنوع بيئاتها في الأجل الطويل. ووضعت المنظمة عدداً من التدابير الرامية إلى الحد من انبعاثات قطاع النقل البحري، التي ينظمها المرفق السادس من الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناجم عن السفن؛ ومن المجالات المشمولة التلوث الجوي، وكفاءة استخدام الطاقة، والحد من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن نشاط السفن. ويُمارَس ضغط متزايد بغية الحد من هذه الانبعاثات، وما فتئت المنظمة تتصدى لهذه المسألة، لا سيما من خلال عملها الأخير بشأن تحديد هيكل استراتيجية التخفيضات الأولية.

٢٨- وفيما يتعلق بالاستفسارات بشأن التدابير الملموسة المتصلة بالهيكل الأساسية اللازمة للتصدي للأخطار والتكيف مع آثار تغير المناخ في الدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من البلدان الشديدة التأثر، أشار المتحدثون إلى أن القيود المادية في الدول الجزرية الصغيرة النامية تحول في الغالب دون نقل أصول هياكلها الأساسية إلى مناطق أخرى. ولا بد أيضاً من مراعاة مختلف العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث إنه ليس من السهل الأخذ بخيار دون آخر. وفي بعض الأحيان يمكن أن تؤثر التعديلات البسيطة على التصميم تأثيراً كبيراً على بناء القدرة على التكيف، غير أنه لا يمكن إحراز تقدم في عملية تحديد التدابير الكفيلة بتحقيق تكيف الهياكل الأساسية ما لم يكن ذلك على أساس فهم مناسب وقائم على الأدلة للآثار التي تختلف باختلاف عدد من العوامل. وفي هذا السياق، يتعين إجراء مزيد من البحوث وتحسين نوعية المعلومات، بما في ذلك إجراء دراسات نموذجية موجهة توجيهاً جيداً. وكخطوة أولية هامة في هذا الاتجاه، يجب العمل على تعميم مراعاة اعتبارات تغير المناخ في العمليات العادية في الموانئ وفي عمليات تخطيط الهياكل الأساسية.

٢٩- ولاحظ بعض المشاركين والمحاورين أن من المهم مراعاة الزيادات المحتملة في تكاليف الشحن التي قد تنشأ عن التدابير البيئية الدولية الجديدة. فأى زيادة من هذا القبيل ستتحملها الجهة المستوردة، وفي حالة الدول الجزرية الصغيرة النامية بوجه الخصوص، قد تكون التكاليف باهظة وغير متناسبة. وفي هذا السياق، اعترف عدد قليل من المندوبين والمتحدثين بالحاجة إلى برامج للمساعدة التقنية، وأشكال التعاون الأخرى التي تدعم سلطات الموانئ الحكومية في ضمان تنفيذها اللوائح البيئية الدولية.

### النقل المستدام للبضائع: عامل تمكيني شامل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

٣٠- نظر الخبراء خلال الجلسة غير الرسمية الرابعة في الروابط القائمة بين نقل البضائع وأهداف التنمية المستدامة، وفي الطريقة المثلى التي يمكن بها الاستفادة من عائد النقل المستدام للبضائع لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأكدوا وجود اتفاق واسع النطاق على أن النقل المستدام، بما في ذلك نقل البضائع، شرطٌ مسبق للتنمية المستدامة وعامل تمكيني للعمليات العالمية مثل اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وبلاستفادة من المنافع المشتركة التي يفرزها تفاعل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للاستدامة، يمكن أن يحقق نقل البضائع مكاسب كبيرة للتنمية المستدامة.

٣١- وأوضح المتحدث الأول العلاقة بين أهداف التنمية المستدامة ونقل البضائع، وشدد على ضرورة تحسين فهم الروابط القائمة بين النمو الاقتصادي، والتصنيع، وتطوير الهياكل الأساسية، واللوجستيات، والترتيبات المكانية لسلسلة الإمدادات من جهة، وقطاع نقل البضائع وما يتصل به من آثار خارجية من جهة أخرى. ولاحظ المتحدث أن انبعاثات الكربون لهذا القطاع سيتضاعف بحلول عام ٢٠٥٠ إذا بقيت الأمور على حالها، لكن الحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية إلى ما دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية، ومواصلة الجهود للحد من هذا الارتفاع في ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية يتطلبان تخفيض انبعاثات القطاع تخفيضاً كبيراً. ولهذا السبب ينطوي قطاع نقل البضائع على إمكانيات كبيرة للتخفيف من آثار تغير المناخ والنهوض بالتنمية المستدامة، وشدد المتحدث على ضرورة مواصلة الاستفادة من هذه الإمكانيات بالاعتماد على التدابير القائمة في مجال النقل المستدام للبضائع. ويؤدي القطاع الخاص، بدعم من الحكومات، بما في ذلك من خلال شركات القطاعين العام والخاص، دوراً هاماً في تنفيذ تدابير النقل المستدام للبضائع، وذلك بالنظر إلى وسائل التدخل المختلفة المتاحة للقطاع الخاص. وإلى جانب التحديات المتصلة بالهياكل الأساسية المادية، ترتبط العقبات التي تعترض النقل المستدام للبضائع في البلدان النامية في الغالب بالهياكل الأساسية غير المادية، ويتطلب التصدي للتحديات ذات الصلة تكثيف جهود بناء القدرات وإذكاء الوعي، فضلاً عن توطيد الشراكات، والتعاون، وجمع البيانات، وتبادل المعلومات والممارسات الجيدة، ونشر دراسات الحالات الإفرادية وخطط الاعتراف بالأداء. ومن خلال مجموعة أدوات النقل المستدام للبضائع، بما في ذلك برنامج بناء القدرات وإطار النقل المستدام للبضائع، يمكن أن يساعد الأونكتاد على التصدي لهذه التحديات.

٣٢- وأبرز المتحدث الثاني أهمية قياس الأداء، بما في ذلك الأداء في مجال الاستدامة، ضماناً لوضع السياسات على أساس مستنير. ومشروع مرصد الموانئ لتحليل مؤشرات الأداء التابع للمفوضية الأوروبية، وهو مرصد بيانات موجه لقطاع الموانئ في أوروبا، مثال ملموس للتعاون الفعال بين الأوساط الأكاديمية، والمجتمع العلمي، وقطاع الموانئ، والأعمال التجارية، ومزودي التكنولوجيا دعماً لقياس الأداء. وبفضل سهولة استخدام واجهة المشروع التفاعلية على الإنترنت، يتيح المشروع منصة لجمع البيانات وإدارتها وتحليلها، وأداة قياس مرجعية ويلبي احتياجات أصحاب المصلحة فيما يتعلق بالسرية وإدارة المعارف. وتسمح أداة القياس المرجعية لفرادى الموانئ بمقارنة أدائها بمتوسط الأداء في الاتحاد الأوروبي، وبأداء الموانئ في مناطق أخرى. وتدعم جوانب مختلفة يجري رصدها في إطار المشروع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث إنها تساعد على تقييم أداء الموانئ في مجال الاستدامة، بما في ذلك مؤشرات تتعلق باتجاهات السوق وهيكله، والأنماط الاجتماعية - الاقتصادية، والإدارة البيئية، والأمن، والصحة والسلامة المهنية، والعمليات اللوجستية، والحوكمة، والمنافذ البحرية وانسياب حركة البضائع، ومستويات رضا المستخدمين. ويساهم قياس الأداء واستيعاب الاتجاهات والأنماط واستقاء المعلومات من خلال استخبارات الأعمال التجارية بالاعتماد على المشروع، أو ما شابه ذلك من حلول قائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في خلق قيمة مضافة معتبرة. وبغية الاستفادة من هذه الأدوات، لا بد من جمع لبيانات موثوقة وذات جودة. لذا، يمثل الاستثمار في جمع البيانات وحيازتها وصقلها أمراً ضرورياً، شأنه في ذلك شأن بناء الثقة بين أصحاب المصلحة المعنيين

والجهات التي تساهم في توفير البيانات. ومن شأن التعاون مع الأونكتاد أن يساعد على معالجة بعض التحديات المتعلقة بالبيانات، ويعزز استخدام المنصة في جميع أنحاء العالم.

٣٣- واستعرض المتحدث الثالث منظور المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف الذي ما فتئ يركز على النقل المستدام أكثر فأكثر. وتجسيدا لهذا الالتزام، اعتمد البنك الإسلامي للتنمية، مثلاً، استراتيجية لقطاع النقل بغية مساعدة البلدان النامية على وضع سياسات النقل المستدام. والبنك على استعداد لإيجاد المزيد من التسهيلات التمويلية لأجل النقل المستدام. وتشمل المجالات ذات الأولوية التي حددتها استراتيجية البنك ما يلي: السلامة على الطرق، والإدماج الاجتماعي، والنمو الاقتصادي، والتكامل الإقليمي، والنقل المستدام. وفي ظل اختلاف هذه الأولويات من منطقة إلى أخرى ومن بلد إلى آخر، تبرز الحاجة إلى الأخذ بمقاربة شاملة وقائمة على سلسلة القيمة لقياس مدى استدامة المشاريع. وتحقيقاً لنقل مستدام ولسلاسل القيمة، تتسم العناصر التالية بالأهمية: الموصولية؛ والنظم اللوجستية المتعددة الوسائط المتكاملة والعبارة للحدود؛ والحوار على جميع المستويات، بما في ذلك مع القطاع الخاص؛ وإشراك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمجتمع المدني. ومن الضروري مواصلة الشراكات التي تعزز الاستخدام الفعال للموارد، وتزيد من آثارها وتوسع نطاقها والتي تُشرك الأشخاص، أو تراعي بعد المواطنة. وعموماً، تستند استراتيجية البنك إلى تحقيق توازن بين الاستدامة المالية وآثار التنمية، والتعاون مع الشركاء المعنيين، بما في ذلك الأونكتاد.

٣٤- وأبرز المتحدث الرابع التقدم المحرز حتى الآن في مجال النقل المستدام للبضائع والتحديات التي تواجهها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، البلد غير الساحلي. وأكد المتحدث أهمية التكامل الاقتصادي والربط بين البلدان على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك الربط بين المناطق الريفية والحضرية، بالنسبة للتنمية الوطنية المستدامة، مثلاً لتحقيق الهدفين ٢ و ٩. وقد نُفذت استثمارات في قطاع النقل ونُفذ عدد من برامج بناء القدرات في مجالي الشحن الأخضر والخدمات اللوجستية الملائمة للبيئة. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات تتعلق بالهياكل الأساسية للطرق، وبمعايير وقود المركبات، وقيود الميزانية، والتكاليف المرتفعة نسبياً للتدابير البيئية بالنسبة لصغار مشغلي الشاحنات على الخصوص. وثمة حاجة إلى نقل التكنولوجيا، والمساعدة المالية، والحوافز الحكومية، لا سيما بالنسبة للقطاع الخاص، فضلاً عن تنمية الموارد البشرية والمساعدة التقنية. وأشار المتحدث إلى أن من شأن مجموعة أدوات النقل المستدام للبضائع أن تتيح دعماً جيداً في هذا الصدد.

٣٥- وشدد المتحدث الخامس على أن عدم كفاية الهياكل الأساسية للموانئ، والأوضاع المتردية لمعدات الموانئ ومناولة الشحن، وضعف الربط بشبكات النقل البحري، والضرر البيئي الذي تسببه السفن في قناة موزامبيق، عوامل تشكل تحديات رئيسية بالنسبة لجزر القمر. وتطرح تكاليف النقل الباهظة أيضاً مشاكل بسبب تأثيرها في تكلفة المعيشة. وعلى الرغم من التدابير المختلفة التي أُخذت لمعالجة الشواغل المتصلة بتيسير التجارة والتلوث النفطي، لا تزال هناك تحديات أخرى مثل تلك المتعلقة بالهياكل الأساسية للموانئ والمطارات وتحديثها، وبرصد المنطقة البحرية.

٣٦- وسلط أحد المندوبين الضوء على أهمية الاعتماد على إطار معوم للهياكل الأساسية لدى معالجة قضايا تطوير الهياكل الأساسية وتمويلها.

٣٧- وشدد ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية على أنه يمكن للأونكتاد أن يدعم الأخذ بمقاربة مبنية على النظام الكلي أو سلسلة القيمة إزاء مسألة الاستدامة، وذلك عن طريق ربط

بيانات الاستدامة الخاصة بسلسلة الإمداد والنقل وتيسير التجارة والاستفادة منها. وأكدت الأمانة أنه ينبغي تفضيل الحلول المكثفة مع الظروف المحلية عند تنفيذ حلول النقل المستدام للبضائع.

٣٨- وأشار بعض الخبراء إلى أن مجموعة أدوات النقل المستدام للبضائع أدوات مفيدة وواعدة فيما يبدو، وأنه ينبغي تشجيع استخدامها على نطاق واسع. وأخيراً، لاحظ قلة من الخبراء أن البلدان النامية - بفضل خططها الإنمائية - في وضع يؤهلها للتغلب على التحديات المتعلقة بالاستدامة، بما في ذلك ما يتعلق بتطوير الهياكل الأساسية للنقل.

## جيم - خاتمة

٣٩- لخص الرئيس في ملاحظاته الختامية الرسائل الرئيسية الواردة في العروض والمناقشات، وسلط الضوء على علاقات الترابط القائمة بين مختلف أبعاد اللوجستيات التجارية، لا سيما الاستثمارات في الهياكل الأساسية المادية، والقدرات البشرية والمؤسسية، والإصلاحات اللازمة لتحقيق تيسير التجارة والنقل.

٤٠- وتتضمن الآليات الرئيسية التي من خلالها تؤثر اللوجستيات التجارية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة ثلاثة عناصر هي: الآثار على التجارة، لأن كفاءة اللوجستيات التجارية تنسم بأهمية متزايدة بالنسبة للتنمية التي تحركها التجارة؛ والآثار المباشرة لإصلاحات تيسير التجارة والاستثمارات في قطاع النقل على العمالة، والشفافية، والهياكل الأساسية، وتنمية القدرات البشرية والمؤسسية العامة للبلدان؛ والعوامل الخارجية ذات التأثير السلبي المحتمل والمتصلة بجملة أمور منها التلوث، والسلامة، وتغير المناخ، وما يرتبط بذلك من حاجة إلى التكيف وتخفيف الآثار.

٤١- وطوال الدورة، سلط الخبراء الضوء على أهمية استمرار الدعم الذي يقدمه الأونكتاد إلى البلدان النامية في مجال اللوجستيات التجارية، وتوسيع نطاقه حيثما كان ذلك ممكناً. وأعرب الخبراء عن تقديرهم لمجموعة أدوات النقل المستدام للبضائع، وشجعوا الأونكتاد على التماس التمويل الكافي لتنفيذها، وتكييفها مع الاحتياجات المحددة لمختلف الدول الأعضاء.

## ثانياً - المسائل التنظيمية

### ألف - انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٤٢- في الجلسة العامة الافتتاحية، المعقودة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، انتخب اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن النقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة السيد ألفريدو سوويسكوم (بنما) رئيساً للاجتماع، والسيدة ابتسام حسن (مصر) نائبة للرئيس - مقرر.

### باء - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٤٣- أقر اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، جدول الأعمال المؤقت للدورة (TD/B/C.I/MEM.7/13). وكان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣ - اللوجستيات التجارية و خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٤ - اعتماد تقرير الاجتماع

### جيم - نتائج الدورة

٤٤ - اتفق اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الافتتاحية أيضاً، على أن يتولى الرئيس تلخيص المناقشات.

### دال - اعتماد تقرير الاجتماع

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٤٥ - أذن اجتماع الخبراء المتعدد السنوات، في جلسته العامة الختامية، المعقودة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، لنائبة الرئيس - المقررة بوضع الصيغة النهائية للتقرير بعد اختتام الدورة.

## المرفق

## الحضور\*

- ١- حضر الدورة ممثلو الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد:
- |                                 |  |
|---------------------------------|--|
| الأرجنتين                       | شيلي   |
| إسبانيا                         | الصين  |
| ألمانيا                         | غواتيمالا  |
| أنغولا                          | الفلبين  |
| إيران (جمهورية - الإسلامية)     | كازاخستان  |
| البرازيل                        | الكاميرون  |
| بروني دار السلام                | كوستاريكا  |
| بنما                            | الكونغو  |
| تركيا                           | الكويت   |
| الجزائر                         | ليبيريا  |
| جزر القمر                       | مدغشقر   |
| جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية | المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية |
| سري لانكا                       | النمسا   |
- ٢- وحضر الدورة ممثلو الدولة المراقبة غير العضو التالية:  
دولة فلسطين
- ٣- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية مُمثلة في الدورة:  
مجموعة دول أفريقيا والكاربي والمحيط الهادئ  
الاتحاد الأوروبي  
البنك الإسلامي للتنمية  
منظمة دول شرق البحر الكاريبي  
منظمة التعاون الإسلامي  
اتحاد مجالس الشاحنين الأفارقة
- ٤- وكانت الأجهزة والهيئات والبرامج التالية التابعة للأمم المتحدة ممثلة في الدورة:  
اللجنة الاقتصادية لأوروبا  
مركز التجارة الدولية

\* تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. للاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/MEM.7/INF.5.

٥ - وحضر الدورة ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية:

الفئة العامة

الشبكة الدولية لتوحيد شهادات التعليم العالي  
الاتحاد الدولي للنقل على الطرق

الفئة الخاصة

مجالس الشاحنين الأوروبيين  
اتحاد النقل الجوي الدولي

فئات أخرى

المنتدى الاقتصادي العالمي

---